خصوصيات النزاعات الإفريقية وتداعياتها على آليات الإدارة حالة مالي

د. مسيح الدين تسعديت

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

ملخص:

تنتشر في إفريقيا منذ التسعينيات – بأكثر حدة– النزاعات الداخلية الدموية، التي تتميز بخصوصياتها من حيث امتزاج الأسباب بالنتائج، وسهولة الانتشار الإقليمي، وصعوبة الاحتواء والإدارة، مما جعلها مرشحة للاستمرار أكثر من الحل. وفي غالب الأحيان تظهر النزاعات الإفريقية في شكل جديد، أو تنتقل إلى دول أخرى بسبب التشابه في الأوضاع التي تعيشها دول المنطقة المحيطة بدولة النزاع.

والواقع أن الحسم في النزاعات الإفريقية طوال فترة التسعينيات وما تلاها كان دائما خارج إطار التسوية السلمية، حيث لم توفق جهود المنظمة القارية ممثلة في منظمة الوحدة الإفريقية أو الاتحاد الإفريقي بعدها في وقف النزيف الدموي، مما أدى في العديد من الأحيان إلى التدخل المباشر في تلك النزاعات.

ويعتبر النزاع في مالي سنة 2012 خير مثال عن النزاعات الإفريقية الطويلة الأمد حيث يجمع بين معظم الخصائص التي تميز النزاعات في إفريقيا، سواء من حيث طبيعته، وأسبابه، أو من حيث صعوبة إدارته التي لم تتأت إلا من خلال تدخل عسكري فرنسي مباشر.

الكلمات الدالة: النزاعات الإفريقية المتجذرة، أثر العدوى، النزاعات اللصوصية، الممارسات التقليدية الضارة، النزاع في مالي.

Abstract:

Bloody internal conflicts have become the main characteristic of Africa since the beginning of the 1990's. These conflicts share some features that make them different from those in other continents.

Actually, African conflicts are seldom well analyzed or thoroughly explained because of the impossibility to separate the causes from their consequences, the fact that makes them difficult to manage or to resolve, and permits their spread.

This is why the African continent knows the largest number of military interventions as the sole convenient means of conflict management, as it is the case in Mali especially after the French intervention.

Key words:

African social protracted conflicts, predatory conflicts, harmful social practices, conflict in Mali.

مقدمة:

يقترن اسم القارة الإفريقية بمجموعة من الأوصاف السلبية كالتخلف والأمراض والفقر والنزاعات، ولعل هذه الأخيرة أكثر وقعا على شعوب القارة جميعا باعتبارها السبب المباشر لكل المشاكل التي تعاني منها.

والواقع أن فرحة استقلال دول القارة الإفريقية عن الاستعمار الأوروبي لم تدم طويلا، نظرا لانفجار العديد من النزاعات بين دولها، أو حتى بداخلها نتيجة لترابط عدة عوامل منها الممارسات الاستعمارية ومخلفاتها كالتقسيم الاصطناعي للحدود وإذكاء النعرات العرقية، والتقسيم العالمي للعمل، وطبيعة أنظمة الحكم فيما بعد الاستقلال، وسوء الأحوال الاقتصادية... وغيرها.

وقد ارتبط تعدد أسباب النزاعات في إفريقيا بتنوعها وكثرتها، غير أن النزاعات الأكثر انتشارا منذ التسعينيات، وأكثرها دموية كانت النزاعات الداخلية التي سيتم التركيز عليها في هذه الدراسة. وذلك بغية اكتشاف خصوصياتها التي جعلتها صعبة الاحتواء والإدارة، بل ولم تؤد سوى إلى استمرارية النزاع، أو ظهوره في شكل جديد، وفي غالب الأحيان انتقاله إلى دول أخرى بسبب التشابه في الأوضاع التي تعيشها الدول في المنطقة المحيطة بدولة النزاع.

والواقع أن الحسم في النزاعات الإفريقية طوال فترة التسعينيات وما تلاها كان دائما خارج إطار التسوية السلمية، حيث لم توفق جهود المنظمة القارية ممثلة في منظمة الوحدة الإفريقية أو الاتحاد الإفريقي بعدها في وقف النزيف الدموي، مما أدى في العديد من الأحيان إلى التدخل المباشر في تلك النزاعات.

ويعتبر النزاع في مالي سنة 2012 خير مثال عن النزاعات الإفريقية الطويلة الأمد حيث يجمع بين معظم الخصائص التي تميز النزاعات في إفريقيا، سواء من حيث طبيعته، وأسبابه، أو من حيث صعوبة إدارته التي لم تتأت إلا من خلال تدخل عسكري فرنسي مباشر.

ومن هنا يطرح السؤال التالي ما هي خصوصيات النزاعات الإفريقية عموما والنزاع المالي خصوصا التي تجعل من التدخل العسكري المباشر هو السبيل الأمثل لإدارتها؟

وبغرض معالجة هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى سبعة أقسام، تعالج الستة الأولى خصوصيات النزاعات الإفريقية بصفة عامة، وانعكاس ذلك على إدارتها، أما القسم الأخير فسيخصص لدراسة النزاع في مالي من أجل تبيان أوجه التطابق مع النزاعات الإفريقية.

أولا: تعدد مداخل تفسير النزاعات الإفريقية:

تتعدد مداخل تفسير النزاعات في إفريقيا كتعدد أشكالها وحالاتها، غير أنّ طبيعة هذه الدراسة تجعل من الضروري التطرق لثلاث منها كما يلي:

1-المدخل الحتمي:

يرى بأنّ النزاعات في إفريقيا حتمية لا يمكن تفاديها بسبب الخصائص الظواهرية، والفروق بين الجماعات الهجينة والمجموعات الإثنو–ثقافية، والتي جمعت اعتباطيا لتكوين الدولة. وما النزاعات اليوم سوى تعبيرا عن الأحقاد الماضية. فغريزة الحرب[1] وذهنيات الحقبة ما قبل الاستعمارية متجذرة لدى الأفارقة، مما أنتج نظاما موروثا سلبيا للتعبئة السياسية والمنافسة في كافة الدول الإفريقية[2].

2-المدخل الوسائلي:

ويجعل للهويات مكانة معتبرة في النزاعات الإفريقية من حيث علاقتها بالبنى السياسية الداخلية، ودور الوكالات الإنسانية، فيتم الاعتراف بوجود القبيلة، والثقافة الإثنية والدين. غير أن هذه المكونات لا تنتج نزاعات إلا بتوظيفها وتسييسها من قبل اللاعبين

السياسيين والنخب المحلية[3]. فالاختلافات الموضوعية بين القبائل لن تتحول إلى نزاعات الهوية إلا بالإرادة السياسية للسلطة المهيمنة والنخب المحلية.

وتنشأ النزاعات بسبب ما يقوم به السياسيون وفق شبكة الراعي–الزبون Patron–Client[4]، "فينصّبون المليشيات والجيوش الخاصة بهم من بين الدوائر الإثنو–وطنية للتحدي والعزل، وتستخدم موارد الدولة في سبل غير التغيير والتطوير"[5]، مما يفضي إلى نزاعات عادة ما تكون نتائجها فشل تلك الدول.

فعلى سبيل المثال قام رئيس كوتديفوار هفوية بوانييه Félix Houphouët–Boigny(1960–1993) بتوزيع ريع الكاكاو –كما لو كان ميراثا– فحافظ على نظامه دون مواجهة انتفاضات مهددة بعد أن توسعت زبونيته[6]. غير أن خليفه هنري كونان بيديه Henri Konan Bédié لم يحصل على تلك الزبونية بفعل تدني أسعار الكاكاو العالمية[7].

3-المدخل الاقتصادي:

أدت هشاشة اقتصاد ما بعد الاستقلال وبنيته الإستخراجية، ثم المنافسة والرقابة على تلك الموارد بين عديد الفرق والجماعات السياسية المحلية إلى ما يسمى بـ "النزاعات اللصوصية Predatoty Conflictsفي ضوء سيادة من يراقب الموارد الإستراتيجية والمداخيل المعتبرة "[8]. إذ يؤكد Homer Dixon فيما يسميه "المالتوسية الجديدة"على "المنافسة الشرسة والخطيرة داخل الفرق والجماعات حول الموارد البيئية الضئيلة في ظهور النزاعات"[9]، أو تطورها. كما يذكر Collierو Hoeffer بأنّ "الطمع والفرص هي التي تؤدي إلى النزاعات، وتؤججها بعد ظهورها، كما تجعل تكرارها جد محتمل بعد استتباب الأوضاع"[10].

ويقترح Linklater 1996 إصلاح تصفية الاستعمار عبر آليات جديدة، لأن النزاعات الاقتصادية هي جزء لا يتجزأ من تحديات تكوين وبناء الدولة[11]. فالدولة في إفريقيا كان لابد أن تتحول من زبون للمستعمر إلى دولة تنمي وتطور مواطنيها، إلا أنّ ذلك لم يحدث.

كما تضاف القوى المعاصرة للعولمة والرقابة الإمبريالية لتساهم في زيادة التذمر الاقتصادي والاجتماعي. وقد كان للتطورات الاقتصادية التي صاحبت التغييرات السياسية [12]أثرها الواضح في إضعاف قدرات عدد من الدول الإفريقية.

فبعد تجارب فاشلة في التخطيط الاقتصادي المركزي، شهدت القارة الإفريقية منذ 1990 مرحلة خاصة في تاريخها السياسي والاقتصادي بفعل الآثار المدمرة لبرامج التعديل الهيكلي المفروضة على دولها من قبل المؤسسات المالية الدولية، مما أعاق وصول الدول في العديد من الحالات إلى متطلبات التنمية لشعوبها. وقد ارتبط ذلك بتدني أسعار المواد الخام، وسوء الإدارة إلى أن انتهى الأمر بإضعافها وإنهاء السيطرة الحكومية على الاقتصاد المحلي، فتعمّق البؤس لدى الشرائح الواسعة من الجماهير وثارت في عديد الحالات[13] .

وسواء في غرب إفريقيا أو في إفريقيا جنوب الصحراء أو غيرها من أماكن على هذه القارة، فقد ارتبطت سياسات التعديل الهيكلي بشدة وفشل الدولة، ومن ثمة والنزاعات العنيفة. فمعظم الدول التي عرفت النزاعات كانت ضحية انهيار الأداء الاقتصادي الناجم عن تلك البرامج والسياسات وما انجر عنها من تضخم، وبطالة، وارتفاع الديون وخدماتها، وتراجع الاستثمار الأجنبي، والتجارة الخارجية. بالإضافة إلى تدني مؤشرات التنمية البشرية بدء بالعناية الصحية، والماء الصالح للشرب، وقنوات الصرف الصحي، ونوعية الغذاء، وصولا إلى امتلاك الأراضي، مناصب الشغل والرأسمال البشري.

ثانيا: صعوبة تصنيف النزاعات في إفريقيا:

يقصد بالنزاع في هذه الورقة البحثية كل "مواجهة مسلحة عنيفة بين الجماعات، أو بين هذه الأخيرة

والدول، أو بين الدول في حد ذاتها، يتم خلالها جرح البعض، وقتل البعض الآخر، قد تدوم لمدة 6 أشهر إلى عشرين عاما"[14]. وهذا قصد شمول مختلف أنواع النزاعات التي عرفتها القارة الإفريقية.

ومع ذلك تبقى من الصعب إيجاد نمطية للنزاعات الإفريقية بسبب **كثرة هذه النزاعات**، حيث عرفت 30 دولة إفريقية من مجموع 53 ظاهرة النزاع[15] خلال الفترة الممتدة من الثمانينيات إلى نهاية التسعينيات وهو ما يبينه الجدول رقم 1:

الجدول رقم 1: تفاصيل النزاعات في إفريقيا خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن 20:

	تضرر الدولة	بقاء الدولة
النزاعات الجارية أو الحديثة	ليبيريا رواندا سيراليون الصومال	أنغولا بورندي السودان
النزاعات السابقة	تشاد أوغندا	إثيوبيا إريتريا موزنبيق جنوب إفريقيا
النزاعات الجديدة (بدأت نهاية التسعينيات)	الكنغو الديمقراطية غينيا بيساو كوتديفوار	
النزاعات المحدودة		كوموروز جيبوتي مالي ناميبيا النيجر السينيغال زمبابوي
الحرب القصيرة أو العنف السياسي		جمهورية إفريقيا الوسطى غانا كينيا لوزوتو موريطانيا نيجيريا التوغو

المصدر: من ترجمة الباحثة عن:

Rasheed Draman, Poverty and Conflict in Africa: Explaining a Complex Relationship. www.harep.org/ifaapr/semi.pdf[16].

والملاحظ على الجدول عدم ذكر بعض النزاعات التي عرفتها القارة قبل الثمانينيات، والنزاعات البينية، وحتى بعض النزاعات الداخلية كما هو الحال للعنف السياسي الذي عرفته الجزائر رغم وجود جزء خاص بهذه الظامرة في نهاية الجدول.

أما الصعوبة الثانية فهي **نتاج تنوع وتميع النزاعات** التي عرفتها القارة الإفريقية. ويقصد بـ**التنوع** تعدد أشكال ومضامين النزاعات. أما **التميع** فهو يعني التداخل بين العوامل المختلفة وصعوبة التمييز بين النزاعات، حيث قد تتحول الحرب الأهلية إلى نزاع إقليمي بسبب انتشارها، أو تدخل دول الجوار إلى جانب أحد الأطراف، أو بسبب. ضرب اللاجئين المعارضين الدولة التي غادروها انتقاما من النخبة الحاكمة في بلدهم الأصلي، مما يؤدي إلى حرب بين هذا الأخير والدولة المستقبلة.

كما قد يؤدي النزاع في دولة ما إلى نزاع داخل دولة مجاورة، عن طريق التقليد وانتقال العدوى، أو بغرض الكسب المادي من الحرب الثانية لتمويل الأولى.

ومع ذلك هناك محاولات عديدة لتصنيف النزاعات الإفريقية وستعتمد هذه الدراسة على تصنيف **زليزا** Paul Tiyambe Zeleza[17] باعتباره أشمل التصنيفات لأنواع النزاعات في إفريقيا، وهو يقسمها إلى ستة أنواع متفرعة إلى أجزاء أخرى كما يلي:

1-الحروب الإمبريالية:

وتنقسم إلى الحربين العالميتين حيث شارك فيهما الأفارقة كمجندين، واستخدمت أراضي الدول كمسرح لهما، كما تمت عسكرة الإنتاج الإفريقي لخدمتهما.

بالإضافة إلى الحرب الباردة التي خلفت عددا من الحروب بالوكالة في القارة الإفريقية.

2-الحروب ضد المستعمر:

ويقسمها إلى حروب تقليدية وحروب عصابات ضد الغزو الاستعماري، والحروب التحريرية.

3-النزاعات الداخلية:

وتتفرع بدورها إلى:

-النزاعات الانفصالية لما يسعى إقليم ما إلى الانفصال عن الدولة التي هو تابع إداريا لها، كإقليم البيافرا في نيجيريا.

-نزاعات تحررية واستردادية ConflictsIrredentist من خلال سعي جماعة ما للانضمام إلى دولة أخرى كمطالبة الصوماليين في كينيا وإثيوبيا بالالتحاق بالصومال.

-نزاعات حول انتقال السلطة ConflictsDevolution، تقودها الجماعات المهمشة تجاه الدولة المركزية عادة من أجل اللامركزية كما هو الحال في نزاع جنوب السودان قبل 2005، أو في دارفور اليوم.

- نزاعات من أجل التغيير السياسي: وبدأت أولى الأمثلة في أوغندا سنة 1986 على يد Yoweri Museveni، وعرفتها دول أخرى كليبيريا، سيراليون، وكوتديفوار...وغيرها.

- النزاعات اللصوصية: Banditry Conflicts وهي أعمال عنف واسعة منظمة اجتماعيا ضد قوة الدولة والمؤسسات الاجتماعية الأخرى بهدف خلق فوضى تسمح بالتراكم اللصوصي Predatory Accumulation. وهو ما تقوم به لوردات الحرب في سيراليون وليبيريا، وكوتديفوار.

- نزاعات التمرد: وهي تعبر عن الأحقاد الدفينة والنعرات العرقية والدينية، والقبلية كما حدث خلال الحرب الأهلية في كل من بورندي ورواندا.

4-النزاعات البينية:

ويعود ذلك بالأساس إلى مبدأ قداسة الحدود الموروثة عن الاستعمار، كما حدث بين الجزائر والمغرب سنة 1963، وتنزانيا وأوغندا من 1978 إلى 1979، وإريتريا وإثيوبيا 1998-2000.

5-النزاعات العالمية:

ويذكر الكاتب مشاركة الأفارقة في عمليات حفظ السلم والتي لا تتعدى 23% من مجمل قوات حفظ السلم الأممية. إضافة إلى استخدامهم كمرتزقة، أو في الحرب ضد الإرهاب، دون أن يهمل مشاركة دول الشمال الإفريقي في الحروب العربية الإسرائيلية.

ثالثا: الارتباط الوثيق بين أسباب النزاعات الإفريقية وأنماطها:

إنّ البحث في نمطية النزاعات الإفريقية يستدعي الجمع بين أسباب النزاع ونتائجه، حيث صار الفصل بين السبب والنزاع الناجم عنه غير ممكن، ولذلك ستحاول هذه الدراسة ذكر أهم أنماط النزاعات الإفريقية تبعا لأسباب وجودها كما يلي:

1-الموروث الاستعماري: وينقسم إلى ما يلي:

أ -ظاهرة التقسيم الاصطناعي للحدود:

وقد خلفت العديد من الدول ربما أكثر مما تحتاجه القارة، فهو من ناحية فرض بناء اصطناعيا للدول عكس وأزل المسار التاريخي لتكوين الدولة، مما أنتج ما يسمى بالدول المجهرية، والدول الضعيفة، وشبه الدول، وحتى دول الظل[18]. ومن جهة أخرى أنتج العديد من **النزاعات الحدودية البينية** -كما هو الحال بين الجزائر والمغرب، النيجر - الكاميرون-السنيغال-موريطانيا، غانا-التوغو-

نتيجة عدم الرضا عنها، أو بسبب تحرك الإثنيات المنشطرة بين دولتين أو أكثر[19].

والنتيجة أن ضمت الدولة الواحدة عددا كبيرا من الجماعات اللغوية والدينية والقومية والعرقية والقبلية والجماعات الوافدة وغيرها، دون أن يربط بينها الشعور بالانتماء إلى جماعة وطنية سياسية واحدة، كحقيقة تعلو فوق الولاءات والانتماءات الضيقة لهذه الجماعات المتباينة[20]. وهو ما يفسر انتشار ظواهر التمرد والانقلاب في الدول الإفريقية.

وتبرز الدراسات أن هناك عدة أشكال من الهويات الإثنية حسب توزيعها الجغرافي، إذ هناك حالات تتطابق فيها الهوية مع الأرض، وأخرى تنقسم الهوية في أكثر من بلد واحد، فيتيح الفرصة أمام الانتشار الإقليمي للنزاعات عبر ما يسم بأثر العدوى Contamination Effect[21]، كما هو الحال مع الحرب التي بدأت بليبيريا سنة 1989، وانتقلت إلى سيراليون، وكوت ديفوار. وكذا تأثر توارق مالي بأحداث تشين تبردان بالنيجر عام 1990، والاقتداء بالتوارق النيجريين، معلنين الثورة ضد الحكومة المالية بحلول صيف 1990. وتسمى هذه الحروب في بعض الأدبيات بالطوارئ السياسية المعقدة[22] Complex Political Emergencies.

ب -ظاهرة الاقتصاديات التابعة:

يدور اقتصاد معظم الدول افريقية حول إنتاج وتصدير واحد أو اثنان من الموارد الزراعية أو الصناعية، وهي ترتبط في علاقاتها التجارية مع الدول الاستعمارية السابقة أو الدول الكبرى التي نابت عنها، مما يجعل الدول الإفريقية غير قادرة على التحكم في أسعار منتجاتها، الأمر الذي يؤدي إلى **أزمات اقتصادية** عويصة تزيد من تأجيج النزاعات، أو تكون المناخ الذي ستندلع منه هذه الأخيرة.

ج-ظاهرة النموذج غير المتوازن للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية:

وهو ما كان موجودا قبل الاستعمار[23]، وطورته أغلب الدول الأوروبية من خلال التفضيل السلبي لمجموعة عرقية على حساب الأخرى، حيث مكّن لبعض الجماعات العرقية – وإن لم تكن ذات أغلبية- خاصة النصرانية منها[24] في الدول ذات الأغلبية المسلمة كالأمهارا في إثيوبيا والتوتسي في بورندي...وغيرها.

ولم تقل حدة العرقية بعد الاستقلال حيث تصادم رفض الجماعات العرقية الأخرى لسيطرة الجماعات المستفيدة من الفترة الاستعمارية، مع الميز العنصري والإقصاء والعنف والقهر من قبل فئات النخب التي ورثت أجهزة الدولة بعد الاستقلال، مما أنتج اضطرابات عنيفة وعدم استقرار في العديد من تلك الدول[25]. فعلى سبيل المثال تعرض الهوتو – هم الأغلبية بنسبة 84% -في بورندي إلى الإقصاء من طرف التوتسي، ولما حاولوا الاستيلاء على السلطة فشلوا، وتعرضت النخبة من الهوتو لمذبحة حيث تم القضاء على 3،5 منهم.[26] وتحولوا إلى"مواطنين من الدرجة الثانية"[27] فأُبعدوا عن الوظائف المدنية والجيش والتعليم الثانوي والجامعي. وهو عادة ما يظهر في كافة **الحروب الأهلية، والإبادات الجماعية.**

كما تعد **الانقلابات العسكرية** في إفريقيا أبرز ظواهر الاستقطاب العرقي الذي يحدث فيها، حيث نجد أنّ هذه الانقلابات غالبا ما يكون سببها الدافع العرقي (الاثني)، وهو ما يدفع إلى انقلاب مضاد له بدافع عرقي آخر، وتعد "نيجيريا نموذجا صارخا للتدخل القبلي والعرقي في الانقلابات"[28].

2-سوء أنظمة الحكم:

تنتشر **ظاهرة الحروب الأهلية** بسبب أنظمة الحكم فيما بعد الاستقلال التي لم تعتمد التحديث السياسي وإعادة بناء أنظمة الحكم المنهارة، من خلال طرح المواضيع الشائكة للنقاش لتكوين مواطنين مسئولين، وتدعيم القوة الشاملة للدولة[29]، بل على

العكس اتخذت العديد من الأنظمة الإفريقية النهب والفساد والتهميش والإقصاء والمحاباة وسائلا لممارسة سلطتها وفق ما أسماه البعض بـ "الحمى الزعامية"[30]، مع حرصها على "طاعة الدول الغربية من أجل ضمان الاستقرار الداخلي"[31] في الوقت الذي سيطرت خيبة الأمل على الشعوب.

وتشير الدراسات إلى أن "نهب الحكام جعلهم لا يجهّزون حتى قوات الأمن بالعتاد اللازم، مما أحبط عزائمهم، وجعلهم عاجزين عن صد الاختراقات والتهديدات الأمنية"[32]. ويزداد الأمر سوءا إذا علم بأن " معظم الجيوش الإفريقية مشكلة على أساس اثني، وهو ما قد يجعل المؤسسة العسكرية تتأثر بأي توتر سياسي بين الإثنيات المختلفة[33]، ولعل أحداث روندا وبورندي خير دليل على ذلك. وهو ما يعبر بحق عن **الخلل الوظيفي** لدول ما بعد الاستقلال، مخلفا أرضية خصبة **للأزمات السياسية والتمرد والحروب.**

3-تسييس المواطنة وعقدة الأهلية:

يشير مفهوم الدولة القومية المعاصرة إلى خليط من الجنسيات تجتمع في إطار الدولة عن طريق رباط المواطنة. وتعد هذه الأخيرة أداة للانغلاق الاجتماعي حيث تعرف الدولة من خلالها سيادتها وسلطتها وشرعيتها وهويتها. كما تحدد هوية المواطن في الإطار العالمي عن طريق دولته.

غير أنّ العلاقة بين الدولة والمواطنة في إفريقيا لم تسر في هذا الاتجاه بسبب تعدد الهويات وتنافسها، وهو ما أثر سلبا على ولاء المواطن لدولته فصار ينظر إلى الهوية الجماعية على أنها "هوية استبعادية تولد اللامساواة"[34]، في الوقت الذي تعتبر فيه المواطنة إطارا شاملا يضمن المساواة. وبذلك فقدت المواطنة مضمونها وصارت مجرد شعار حيث حرم المواطن من الحقوق والمزايا، فنابت الجماعات وأخذت الأولوية عن الدولة بوصفها محور الانتماء والولاء. فالشعور بالحرمان من حقوق المواطنة ساعد على تحول الجماعات العرقية والإثنية إلى جماعات منغلقة على ذاتها.

وتظهر عقدة الأهلية في الدول الإفريقية من خلال حالتين أساسيتين هما:

-رفض السكان الأصليين للسكان المحليين، ففي أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية حيث تتحكم السلطات المحلية في ملكية الأراضي يمنع المواطنون من غير السكان الأصليين من التملك، كما يحرمون من وجود سلطة تمثلهم.

-التمايز بين المستوطنين والسكان المحليين، حيث ينظر المحليون إلى المستوطنين بوصفهم طغاة مستعمرون لا ينبغي أن يتمتعوا بالمواطنة، وهو سبب ظهور إشكالية الأراضي في زمبابوي عام 2000[35]، وكذلك الأزمة الدستورية في موزمبيق عام 1990، حيث كان السؤال هل يمكن مد المواطنة إلى المستوطنين من الأسيويين والبرتغاليين أم قصرها على السكان الأصليين؟[36]

والحقيقة أن الدولة في إفريقيا عجزت عن توفير هوية تتجاوز الانتماءات الإثنية، وخلق هوية قومية للمواطنين، فغرقت تلك الدول في مستنقعات **النزاعات العرقية والإثنية** بسبب تسييس المواطنة والحقوق المرتبطة بها كامتلاك الأراضي، وحق الانتخاب. فعلى سبيل المثال مُنع الحسن وتارا من الوصول إلى الرئاسة بحجة بوركينابيته مرتين سنة 1995، وسنة 2000 وذلك بعد ما أسس بيدييه للإفوارية-[37].

ويبين الواقع الإفريقي أنّ العديد من النزاعات تنجم عن التفاعل بين الموارد والفرص الاقتصادية من جهة، والمصالح العرقية والإثنية والثقافات المجهرية من جهة أخرى، مما يؤدي إلى "نزاعات متجذرة" Protracted Conflicts . وقد تندلع هذه الأخيرة حول الموارد لتتخذ صبغة اثنية أو دينية، كما أن العكس صحيح بحيث تبدأ النزاعات بفعل النعرات العرقية ويغذيها الصراع حول الموارد"[38].

ولذلك تتخذ غالبية النزاع اتشكل **النزاع بين الأهلي والمحتل** أو **النزاع بين الراعي والمزارع.**[39] وهو ما تشير إليه الحالة في تشاد، وفي مالي وموريطانيا، والسودان، حيث تتقاطع أحقاد الرعاة الرحل والمجموعات المزارعة مع أبنية الإثنية والدين لخلق نزاعات مدمرة.

4-الإقصاء والتهميش السياسيين:

انعكس منطق الاختلافات الإثنية على القواعد والقيم التي تحكم التفاعلات السياسية، وعلى نظام الدولة خاصة فيما يتعلق بالحقوق الاجتماعية، فصارت الهوية الإثنية "تحدد توزيع المزايا والحقوق في إطار الدولة، فقضايا العمل، والتعيينات العامة والمنح الدراسية تخضع للحسابات الإثنية التي تقوم بها الدولة المركزية"[40]. ومن هنا لا يدخل الفرد مؤسسة الدولة كمواطن بل كعضو في جماعة إثنية معينة، فتتحول الدولة إلى حلبة للتنافس الإثني تهيمن من خلالها الجماعات الإثنية الأكثر قوة وتستبعد الجماعات الأقل سطوة وتحرم من حقوق المواطنة. وهو ما يضيف إلى مبدأ الولاء الإقليمي والمواطنة مبدأ آخرا هو الولاء الإثني[41].

وقد يكون الإقصاء سببا في اندلاع النزاع أو في اشتداده، حيث ينشأ عادة النزاع على المستويات الدنيا للفروق الاجتماعية والهويات خاصة الإثنية، والدين والجنس. وتوجد علاقة وطيدة بين تكوين الهوية الاجتماعية وأبنية النزاع. ومن ثمة يكون المتضرر الأول من الإقصاء والتهميش هو قوة الدولة، بحيث تساهم الجماعات المهمّشة في الرقابة على السلطة إلى جانب المعارضة فتتسع، وتصبح الدولة هي العدو الأعظم في النزاع[42].

ورغم أنّ الرسميين وقادة الجماعات المهيمنة على الدولة في إفريقيا ينكرون ممارستهم لسياسة التهميش والإقصاء، إلا أن نتائج هذه السياسة عادة ما كانت **الحرب الأهلية** كما حدث في تشاد، ليبيريا، مالي، وكوتديفوار.

5-العجز الديمقراطي وعدم الاستقرار السياسي:

تنشر الديكتاتوريات عادة ثقافة سياسية تسلطية أو ما يسمى بالثقافة الشمولية للقادة والتي استخدمت كأدوات للهيمنة على المجتمع، وفرضت نظما ديكتاتورية في إفريقيا فزادت من الفجوة بين الدولة والمواطن[43]، حيث تم سحب الحقوق السياسية والمدنية، وانكمشت الحقوق الاجتماعية، فتحولت المواطنة إلى مفهوم صوري بدون مضمون مما ساهم في توليد علاقات تضامن ومقاومة قائمة على أسس إثنية ودينية.

وقد اجتمع في الدول الإفريقية الاستقلال الحديث بالأداء الاقتصادي الضعيف وغير المستقر، وبقادة أسسوا حكمهم على المناهج التسلطية، فتم القضاء على المعارضة ومصادرة المجتمع المدني، وخرق حقوق الإنسان وهي الأوضاع التي تسبق دائما حالات **الانقلابات** في إفريقيا.

ورغم انتهاج الانتخابات من طرف غالبية الدول الإفريقية بتأثير من سياسات التعديل الهيكلي، إلا أن الحكام ما زالوا يمسكون بقبضة من حديد عبر التزوير والتخلص من المعارضة. فعلى سبيل المثال لا الحصر قام الرئيس الغيني "كونت"Lansana Conté بإلقاء القبض على ألفا كوندي Alpha Condé، على إثر انتخابات 1998 بحجة إثارته للمشاكل وعدم الاستقرار[44]، بعد أن كان منافسا حقيقيا له في أول انتخابات تعددية سنة 1993.

6-العنف السوسيو-ثقافي:

هناك العديد من أبنية العنف السوسيو ثقافي داخل المجتمعات وهو ما يسمى بالممارسات التقليدية الضارة[45]Harmful Traditional Practices، والتي يعمقها الفقر وتؤثر على الشرائح الأقل ثروة كالنساء الريفيات، والأطفال والشباب. ومن أمثلتها القهر، والعبودية[46]، والاستغلال.

ورغم ما تمتلكه القارة من ثروات إلى أن "59% من سكانها يعيشون تحت خط الفقر"[47]، وتصنف

إحدى وعشرون دولة إفريقية تحت بند الدول التي تفتقر إلى الأمن الغذائي[48]. مما يجعل هذه الفئات تنتقم من الأوضاع أو تستجيب وتنخرط في النزاعات كما هي ظاهرة تجنيد الأطفال في الحروب الأهلية الإفريقية.

كما تساهم **النزاعات المسلحة والانقلابات** مجتمعة مع الفقر والأمية في تفشي ظواهر وأمراض اجتماعية كثيرة منها التشرد[49]، والنزوح، والتفكك الأسري، والانحلال الخلقي، وانتشار الأوبئة والأمراض الخطيرة كالإيدز ...وغيرها.

رابعا: غلبة النزاعات الداخلية وصعوبة احتوائها:

بعد تصفية الاستعمار الأوروبي في إفريقيا بقيت العديد من المشاكل العالقة بين الدول الإفريقية كمشاكل الحدود، وعدم استقلال إقليم الصحراء الغربية، إلا أن **النزاعات الأكثر دموية منذ التسعينيات هي النزاعات الداخلية** المتعلقة بمشاكل السلطة والنفوذ واستغلال الموارد–كما سبق توضيحه، وبينه الجدول رقم 1 أعلاه –حيث كان عدد النزاعات الداخلية التي شملها هو 30 نزاعا.

وفيما يتعلق **بصعوبة احتواء** مثل هذه النزاعات فيعود أساسا إلى ضعف قدرة الدول الإفريقية على فرض السيطرة الكاملة على أقاليمها، واستخدام معظم أطراف النزاعات لأسلحة خفيفة وصغيرة سهلة النقل والإخفاء[50]، مما يعرقل جهود نزع السلاح والتسوية السريعة للنزاع. ويرى Taya Weiss أنّ"وجود المسدسات يقوض إستراتيجيات حل النزاع، ويوسع دائرة العنف"[51].

ويضيف Diarra أنّ الأمر لا يتعلق بـ"مراقبة كل الأسلحة وإنما بتلك التي تسهّل من ارتكاب عمليات النهب والسرقة، وتموّن الحروب الأهلية، وهي سهلة الانتقال بسبب الحدود القابلة للاختراق، والتنقل غير المنظم للأشخاص"[52].

وتزداد الصعوبة بالنظر إلى إقناع جماعات التمرد بإنهاء النزاع بسبب حالات الفقر، وانتشار ظاهرة الجنود الشباب، ومن ثمة سعي الجماعات إلى السيطرة على موارد الدولة بهدف الاستمرار في النزاع، وصعوبة حصولها على مزايا كثيرة هم يستفيدون منها في النزاع.

ويجمع الباحثون في النزاعات الإفريقية على فشل برامج نزع السلاح، التسريح وإعادة التجنيد DDR، بسبب البطالة ووفرة السلاح بحيث يتحول العديد من المقاتلين إلى مجرمين، ومقاتلين محتملين في أي لحظة[53].

إنّ عدم وجود مؤسسات ديمقراطية في الدول الإفريقية يزيد من **صعوبة احتواء الخلافات السياسية** قبل دخولها مرحلة النزاع، ورغم وجود العديد من الآليات التقليدية الناجعة في التعامل مع حالات النزاعات والأزمات الإفريقية إلا أنه تم إهمالها في العديد من الدول، كما هو الحال بالنسبة للجنة الحكماء في نيجيريا.

والأسوأ من ذلك كله أن الدول التي شهدت الحروب الأهلية أو النزاعات الداخلية تصبح أقل ديمقراطية مما كانت عليه، وهي مرشحة لتجدد النزاع، وتشير الدراسات إلى أنّ "40 % منها عرفت تجدد النزاع خلال نفس العشرية"[54].

خامسا: سهولة الانتشار الإقليمي للنزاعات الداخلية:

ويعود ذلك أساسا إلى التشابه في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول الإفريقية المتجاورة، بحيث عادة ما يؤدي النزاع في دولة ما إلى زعزعة استقرار الدول المجاورة، لاسيما في حالات وجود تشابه عرقي في التركيبة السكانية لها، من خلال إثارة النعرات العرقية والتضامن مع العرقيات المهمشة أو المضطهدة، وتكون النتيجة توتر العلاقات بين الدول المعنية كما هو الحال في رواندا، بورندي، والكونغو.

كما تعرف إفريقيا حركة مذهلة اللاجئين، إذ تضطر الدول أمام توافد لاجئي حالات الحروب إلى

فتح حدودها، مما يخلق صعوبة لدى السكان المحليين في التكيف معهم. ويبين الجدول رقم 2 أدناه الأرقام المذهلة لعدد اللاجئين من وإلى الدول الإفريقية، إذ يحتلون نسبة 31%[55] من إجمال اللاجئين في العالم.

الجدول رقم 2: عدد اللاجئين من وإلى إفريقيا.[56]

الدولة الأصل	عدد اللاجئين	الدولة المستقبلة	عدد اللاجئين
السودان	686311	تنزانيا	485295
الصومال	464253	تشاد	286743
جمهورية الكونغو الديمقراطية	401914	كينيا	272531
		أوغندا	272007
بورندي	396541	جمهورية الكونغو الديمقراطية	208371
أنغولا	206501		196200
إيريتيريا	193745	السودان	120253
لبيريا	160548	زامبيا	96980
		إثيوبيا	94180
رواندا	92966	الجزائر	55788
الصحراء الغربية	90614	الكونغو	
إثيوبيا	74026		

وقد يشك البعض في وجود علاقة بين اللاجئين الفارين من النزاعات واندلاع هذه الأخيرة في الدول التي لجؤوا إليها، إلا أنّ وقائع الحروب الإفريقية تبين اتخاذ المعارضة في العديد من الأحيان دول الملجأ قاعدة لمهاجمة دول المنشأ، وهو ما سبب العديد من المشاكل البينية خاصة عندما تضطر الأنظمة السياسية إلى ضرب المنشقين في دول الملجأ.

فاللاجئون الروانديون بالزائير قد تمت إعادة تسليحهم بمباركة موبوتو سي سيسيكو وهاجموا روندا من الملاجئ[57]. كما قاد التمرد لوران كابيلا ضد موبوتو بمباركة من روندا وأوغندا وبورندي.[58]1996، ليبتعد عن هذه الدول بعد اعتلائه السلطة في ماي 1997، وتتحول روندا وأوغندا إلى دعم المتمردين ضد حكومة لوران كابيلا في أوت 1998[59].

كما تنتقل النزاعات في إفريقيا عبر **الآثار الاقتصادية الناجمة عنها**. وقد ذكر Collier وHoeffler سنة 2002 أنّ لكل دولة إفريقية 2،7 من الجيران، ويقدر الأثر الاقتصادي المباشر لكل نزاع داخلي بـ 43 % من الناتج الوطني الخام، مما يجعل النتيجة الإجمالية للآثار الإقليمية لكل نزاع تساوي 115% من الناتج الوطني الخام.[60]

ولذلك تُبقي النزاعات –حسب Collier–دول القارة الإفريقية الأفقر في العالم، حيث يشكل النزاع والفقر في الحالة الإفريقية حلقة مفرغة تدعى "فخ النزاع"[61].

سادسا: ضرورة التدخل العسكري لإدارة وحل النزاعات الإفريقية:

إن أو ما يمكن لفت الانتباه إليه هو الفرق بين حل النزاع Conflict Resolution الذي يعنى بـ "إنهاء الاختلافات بين الأطراف"[62]، وإدارة النزاع Management Conflict التي هي مجرد "وضع اليد على تلك الاختلافات"[63]. فإذا كان حل النزاع يقتضي "القضاء على مسبباته باتفاق الأطراف المتنازعة، بعد دراسة رهانات النزاع عبر منطق الربح والخسارة"[64]، فإنّ إدارة النزاع تعنى بـ "خلق جو

مناسب لحله في النهاية، أو التقليل من حدته"[65]، وهو بالأساس دور خاص بالطرف الثالث.

وبالعودة للحالة الإفريقية فإدارة النزاعات تبقى جد صعبة نظرا لما ذكر سابقا، ومن ثم يكون حل النزاع أصعب بحيث تلطيف الأجواء الذي تحدثه الإدارة لا يحدث في غالب الأحيان.

وبينت النزاعات الداخلية التي عرفتها إفريقيا أن التسوية السلمية كإحدى بدائل إدارة النزاع لم تكن ناجعة، بل أكثر من ذلك كان التدخل العسكري المباشر هو الحل، سواء أقامت به المنظمات الجهوية الفرعية كالإكواس في حالات ليبيريا، سيراليون، وكوتديفوار 2003، 2010، أو السادك، والكوميسا، والإيجاد في الصومال والسودان.

وفيما يلي المقاربات الثلاث لإدارة النزاعات الإفريقية وما تعانيه من نقائص:

1-المقاربة التقليدية (إدارة الأمم المتحدة للنزاعات):

فرضت هذه المقاربة نفسها على الصعيد الدولي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ولم تخرج الدول الإفريقية عن هذا النهج للأسباب التالية:

-اعتماد معظم الدول الإفريقية على الأمم المتحدة في تصفية استعمارها، من خلال المناداة بتجسيد ميثاقها الذي يَعِدُ بحق الشعوب في تقرير المصير.

-تشبث الدول الحديثة الاستقلال بالميثاق لمحاربة الأطماع الغربية وفق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

-غياب البدائل أمام الأفارقة لغياب آلية إفريقية خاصة، إلا ابتداء من سنة 1963 مع ميلاد منظمة الوحدة الإفريقية.

غير أنّ هذه المقاربة لم تعد فاعلة خلال التسعينيات بسبب تغير بنية النظام الدولي، و"إعادة دراسة الحكومات الغربية لأدوارها في العالم الثالث عموما وفي إفريقيا خصوصا"[66]. لذلك اتسم موقف الأمم المتحدة إزاء النزاعات الإفريقية خلال التسعينيات بانتقائية عكست مباشرة مصالح الدول الكبرى **Interest-Based Intervention**. ويلخص جيمس روزنو التدخل في عصر العولمة على أنه "استجابة للمصالح الاقتصادية والإستراتيجية للتحالف، أما عندما لا يلائم المهيمن العالمي ومحفله فحينها يتم استبعاد معايير المجتمع العالمي"[67]

كما عكست تلك الانتقائية عدم رغبة الدول الكبرى في المخاطرة برجالها أو أموالها، أو التصادم مع الأعضاء الآخرين خاصة تلك التي لازالت تتشبث بالنفوذ في مستعمراتها السابقة. فمنذ التدخل في الصومال سنة 1992 صارت الولايات المتحدة الأمريكية تشجع المنظمات الجهوية الإفريقية لإدارة نزاعاتها. والمنطلق في تلك التصرفات هو مادي بحت، لأن دولا كفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لم تعد ترغب في توجيه القواعد المالية للأمم المتحدة نحو تمويل النشاط الجهوي[68].

وقد عرفت سنة 1999 عودة اهتمام مجلس الأمن بالمستقبل السياسي لإفريقيا بعد تغير المصلحة الوطنية للدول الدائمة فيه، والتي صارت ترى أنّ إفريقيا قارة إستراتيجية، فشهدت الأخيرة "عمليات السلام الأممية في كل من الكونغو وسيراليون سنة 1999، وليبيريا سنة 2003، وكوديفوار سنة 2004"[69]. وتتجسد المصالح الوطنية لتلك الدول في استغلال موارد القارة كالتموين بالطاقة -خاصة بعد تطور العلاقات الإفريقية – الصينية-حيث دفعت الدول الغربية الأمم المتحدة إلى تركيز 60%[70]من وقتها للمسائل الإفريقية، ورعاية معظم عمليات السلام في هذه القارة.

ومع ذلك تبقى إدارة الأمم المتحدة للنزاعات الإفريقية قليلة جدا إذا ما قورن بتدخلات الإكواس مثلا.

2-مقاربة الإدارة الإفريقية للنزاعات الإفريقية:

رأت الدول الإفريقية الحديثة الاستقلال ضرورة الاعتماد على النفس في حل الأزمات الإفريقية، وفق ما يسميه البعض بالسلام الإفريقي The Pax Africana [71] وهنا تأسست منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963 لتكون آلية إفريقية لحل وإدارة كبرى القضايا الإفريقية.

وفي هذا السياق ركزت ديباجة ميثاق المنظمة على أهمية توطيد التفاهم بين الشعوب وتعاون دولها تحقيقا لأملها في تدعيم روح الأخوة والتضامن[72]، وعلى التسوية السلمية للنزاعات بين الدول الإفريقية كما جاء في المادة الثالثة، الفقرة الرابعة[73] منه. فكانت إدارة المنظمة للنزاعات طوال ثلاث عشريات من 1963 إلى 1993 تتميز بالتردد وتجنب التورط في النزاعات الداخلية[74]. وقد كان سلوكها محكوما بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وهو ما انعكس على مواقفها من النزاعات التي عرفتها القارة، فلم تتدخل سوى في حالات واضحة من التورط الأجنبي كالتدخل الفرنسي والليبي في تشاد 1981-1982.

كما كان موقف منظمة الوحدة الإفريقية من النزاعات الانفصالية سلبيا ورأت في ذلك خرقا لمبدأ السلامة الإقليمية للدول الذي كرسه ميثاقها، فأدارت ظهرها لمطالب "إقليم بيافرا بنيجيريا، أو إقليم كاتنجا بالكونغو"[75]، ورفضت تأسيس دولة جمهورية بأرض الصومال في قمة أبوجا 1991[76].

ويعزى الدور الضعيف للمنظمة في إدارة النزاعات في تلك الفترة إلى آلياتها التقليدية كاللجنة الدائمة للوساطة والتحكيم والتوفيق التي ولدت ميتة[77]- حيث لم تجتمع سوى في ديسمبر 1967 لوضع النظام الداخلي الخاص بها-واللجان المختصة التي عوضتها والتي تمثلت أساسا فيما تقوم به " جمعية رؤساء الدول والحكومات"، حيث كانت القمة الإفريقية تعين رؤساء الدول لمعالجة بعض النزاعات.

إلا أنّ المنظمة تداركت الوضع فيما بعد بتأسيس **آلية منع وإدارة وتسوية النزاعات الإفريقية** سنة 1993، حيث صارت تحاول إقحام نفسها في إدارة النزاعات الداخلية بعد أن تفشت هذه الظاهرة طوال التسعينيات. كما تمت إعادة النظر في المبادئ التي حكمت العلاقات بين الدول الإفريقية، وعلى رأسها مبدأ عدم التدخل منذ القمة العادية السادسة والعشرين بأديسا بابا سنة 1990، حيث صار التدخل مسموحا في حالتين[78] هما:

- إذا كانت الدولة محل التدخل تعاني انهيارا شاملا في النظام أو القانون.

- إذا وصلت التوترات داخل الدولة محل النزاع إلى مستوى قد ينذر بتحوله إلى صراع إقليمي، ومن ثم يكون تدخل المنظمة وقائيا قبل انفجار النزاع.

وقد صارت منظمة الوحدة الإفريقية تهتم أكثر بالنزاعات الداخلية، وذلك من خلال آلية الدبلوماسية الوقائية ونظام الإنذار المبكر، ودبلوماسية الوساطة، وعملية حفظ السلم أو فرضه. ولو أن الآلية الأخيرة لم تلق نجاحا لكونها جد مكلفة.

وتدعّمت آليات الإدارة القارية للنزاعات بظهور الاتحاد الإفريقي، وبالأخص بعد إنشاء مجلس الأمن والسلم التابع له خلال قمة دوربان 2002، حيث صار هذا الأخير راعيا للسلم والأمن بناء على أربعة دعائم[79].هي:

-هيئة الحكماء

-النظام القاري للإنذار المبكر

-القوة الإفريقية الجاهزة

-صندوق السلم.

وقد سجل مجلس الأمن والسلم الإفريقي أدوارا مهمة في النزاع الذي عرفته جزر القمر حيث أعاد "جزيرة أنجوان المنفصلة -منذ 1997-وذلك في 27 مارس 2008. كما مدد تفويض بعثة المساعدات الانتخابية

والأمنية لضمان انتخابات حرة ونزيهة في ذات الجزيرة، وإجراء الانتخابات الرئاسية في جوان 2008"[80].

ومع ذلك تبقى الإدارة القارية للنزاعات الداخلية الإفريقية غير فعالة بحيث ظل الحسم في هذه الأخيرة عسكريا، وبعيدا عن منظمة الوحدة الإفريقية وبعدها الاتحاد الإفريقي.

3-التدخل العسكري المباشر للمنظمات الإقليمية الفرعية:

مثلت الإكواس في تدخلها في ليبيريا سنة 1990 الشكل الأول[81] للتدخل الإقليمي المباشر في النزاعات الداخلية الإفريقية بعد الحرب الباردة، حيث كان هذا التدخل سابقا حتى لتدخل المنظمة القارية ممثلة في منظمة الوحدة الإفريقية، وفيما بعد الاتحاد الإفريقي، ثم توالت عمليات التدخل سواء من طرف الإكواس أو من طرف المنظمات الإقليمية الأخرى كما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم 3: تدخل المنظمات الإقليمية الفرعية لإدارة النزاعات الداخلية في إفريقيا[82]:

المنظمة	الدولة المتدخل فيها سنة/ مدة التدخل	مهمة التدخل
الإكواس	ليبيريا 1990-1999	حفظ ثم فرض السلم، نزع السلاح، مراقبة الانتخابات.
الإكواس	سيراليون 1997-1998	تنفيذ الحصار، واستعادة النظام والقانون.
الإكواس	غينيا بيساو 1998-1999	الفصل بين الأطراف المتحاربة، تيسير أعمال الإغاثة، تأمين مناطق الحدود بين غينيا بيساو والسنغال.
الإكواس	ليبيريا 2003-2006	وقف إطلاق النار، نزع السلاح، إنشاء حكومة انتقالية، تنظيم انتخابات.
الإكواس	كوتديفوار 2003	نزع السلاح وإعادة إدماج المسلحين
الإكواس	كوتديفوار 2010-2011	استخدام القوة من أجل فرض نظام الحكم وفقا الديمقراطية والحكم الراشد القبض على قباقبو.
السادك Southern AfricaDevelopment Community	ليسوتو 1998	إعادة الحكومة المنتخبة
الإيكاس Econmic Community Of Central African States	إفريقيا الوسطى سنة 2003،	وقف العنف، وحفظ السلم .
الإيجاد-Inter Governmental Authority Of Development	السودان من 2001 2005.	الوساطة الكينية تحت لواء المنظمة الكينية. اتفاق السلام 2005.
الإيجاد	الصومال من 1998 إلى 2006	رعاية المصالحة الوطنية وعملية السلام.

ورغم تسجيل هذا العدد المهم من التدخلات من طرف المنظمات كما هو مبين في الجدول رقم 3 إلا أنّ هذا النوع من التدخل ما زال يعاني من العديد من العقبات، ويمكن إجمالها اختصارا في:

-عقبة التمويل وهي مشكلة تجعل تلك المنظمات خاضعة لشروط الدول المانحة.

-الخلافات السياسية وتنازع المصالح بين الدول الكبرى في كل تجمع مثل جنوب إفريقيا وزيمبابوي في السادك.

-اختلاف القدرات العسكرية للدول الأعضاء، والتي عادة ما ترتبط باتفاقيات عسكرية مع الدول الكبرى كالولايات المتحدة وفرنسا، وهو ما يضعف قدرة هذه المنظمات على تسوية النزاعات التي تتطلب إرسال قوات حفظ السلم.

سابعا: حالة النزاع في مالي:

يهدف اختيار حالة مالي في هذه الدراسة إلى تبيان جل الخصائص المتحدث عنها سابقا في هذا النزاع، بدء من كونه نزاعا داخليا عقب الفترة الاستعمارية مباشرة، وصولا إلى ضرورة التدخل العسكري لحسمه.

وفيما يلي سيتم التطرق إلى الخصائص التي جعلت هذا النزاع نموذجا حقيقيا للنزاعات الداخلية الإفريقية.

1-تصنيف النزاع في مالي:

يعد النزاع في مالي الذي اندلع مرة أخرى سنة 2012 نزاعا معقدا، وامتدادا لخلافات سياسية أساسية ببين أطراف وجماعات متعددة، وبصيغة أدق **نزاعا اجتماعيا متجذرا.**

وللدلالة على تجذر النزاع فيمكن القول بأن النزاع الأخير في مالي قبل التدخل الفرنسي في جانفي 2013 قد غذته ثلاثة أوضاع رئيسية. تمثل الوضع الأول في التمرد الانفصالي الترقي في شمال مالي، وهو وضع عرفته مالي منذ السنوات الأولى لاستقلالها كتمرد 1963 والذي ما فتئ يتكرر سنة 1990 وسنة 2006، وتجدد في صورته الأخيرة في مارس 2012.

أما الوضع الثاني فقد تمثل في الأزمة السياسية والدستورية الناجمة عن الانقلاب العسكري ضد الرئيس المنتخب أمادو توماني توري Amadou Toumani Touré، والذي حدث في 22 مارس 2012.

وعن الوضع الثالث والأخير فيتلخص في محاولة الجهاديين الإسلاميين الاستيلاء على السلطة في 22 مارس 2012 بعد عجز الرئيس أمادو توماني توري والجيش عن صد التمرد السالف الذكر.

وبخصوص تعقد النزاع المالي فيثبته اجتماع عدة أطراف داخلية وخارجية كما يلي:

أ-الأطراف الداخلية:

تتمثل أساسا في **الحركة الوطنية لتحرير** الأزواد Mouvement forThe Libération of AzawadNational ، **وحركة أنصار الدين**، وهما الحركتان اللتان اجتمعتا فيما بعد واحتلتا شمال البلاد في أفريل 2012. و**الحركة الإسلامية من أجل الأزواد** IMA Islamic movement for Azawad التي انشقت عن حركة أنصار الدين[83].

بالإضافة إلى **العسكريين الانقلابيين** بقيادة أمادو سانوغو Amadou Sanogo الذين صاروا في مواجهة الحركات المتمردة، ووعدوا بالقضاء عليها، ثم تخلوا عن السلطة - بعد الضغوط الدولية- لصالح رئيس مدني بالنيابة دينكوندا تراوري Dioncounda Traoré في 12 أفريل 2012.

والواقع أن العسكريين قد انقسموا على أنفسهم بين مساندين للانقلابيين" **باسم القبعات الخضراء** Green Berets، والمساندين للرئيس المخلوع توري **باسم القبعات الحمراء** Red Berets ."[84] مما زاد الوضع تأزما في جويلية 2012.

ب-الأطراف الخارجية:

لم يتوقف الأمر عند الأطراف الداخلية بعدما التحقت حركات إسلامية وجهادية مصنفة بالإرهابية بحركة التمرد ويمكن إجمالها في:

-**القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي**، حيث يعود وجودها إلى هجرة الجماعة السلفية للدعوة والقتال للجزائر على إثر معارك طاحنة مع الجيش الجزائري، ثم ظهور هذا التنظيم نيابة عنها منذ 2007[85]، والذي انتشر في شمال مالي في الفترة 2009-2012

ونسج علاقاته حتى مع النظام والمقربين منه، والجيش بفعل عمليات التهريب. أما فما يتعلق بعلاقة التنظيم بالتوارق فتعيده المصادر إلى استخدام هؤلاء كدلائل في الصحراء لمعرفتهم الجيدة بمسالكها[86].

-حركة الوحدة والجهاد في غرب إفريقيا المنشقة عن التنظيم السابق Le Mouvement pour l'unicité et le jihad en Afrique de l'Ouest، MUJAO، التي وعدت بنشر الجهاد الشامل في غرب إفريقيا بقيادة الموريتاني حمادة أولد محمد خيرو.

-كتيبة الموقعون بالدماء- Battalion Signed in-Blood.

-فرنسا: التي تدخلت في 11 جانفي 2013 من أجل صد هجمات حركات الجهاديين والإرهابيين الذين كانوا على وشك الاستيلاء على باماكو العاصمة في 10 جانفي 2013. وقد كان التدخل الفرنسي ردا على طلب الرئيس المالي بالنيابة، وبمساعدة القوات المالية.

-قواتالدعم الدولية بقيادة إفريقية وقيادة الإكواس the Ecowas -Led African - Led International Support Mission To Mali.

2-أسباب النزاع في مالي:

يزداد تعقد النزاع في مالي وتجذره وضوحا بعد الإحاطة بالأسباب المختلفة التي أدت إليه، وهي كما يلي:

أ-الاستعمار والتقسيم الاصطناعي للحدود:

يعاني التوراق ليس في مالي فقط، ولكن في منطقة الساحل الإفريقي ككل من القطيعة العرقية التي سببتها الحدود، بحيث تشتتوا عبر خمسة دول هي الجزائر، ليبيا، مالي، النيجر، بوكينافاسو. ويرى توارق مالي أنهم قد فصلوا عن جذورهم المغاربية والأمازيغية فور رسم الحدود الجديدة[87].فهذه الفئة التي كانت تمتهن تجارة الملح من شمال القارة الإفريقية نحو جنوبها، وجدت نفسها مكبلة بفعل حدود الدول المستقلة مما ساهم في بؤسها الاقتصادي، خاصة وأن الدولة الاشتراكية آنذاك رفضت نمط عيشهم المتميز بالترحال[88].

وقد مثل أول تمرد مسلح بمنطقة " كيدال" سنة 1963- حسب عياد أق غالي-"رد فعل على الزحف العسكري للقوات المالية على مدن وقرى التوارق في الشمال، دون أخذ رأي الشعب"[89].

ب-الفقر:

تعد مالي دولة فقيرة فهي من بين العشر دول الأكثر فقرا في العالم[90]، ومن الدول الثمانية الأخيرة حسب مؤشرات التنمية البشرية، بنسبة 60% من السكان يعيشون تحت عتبة الفقر[91]. وكما أوضحت الدراسة في السابق بشأن الاقتصاديات الإفريقية التابعة، فالاقتصاد المالي يعتمد على تصدير المعادن والقطن، وحيث تتحكم الولايات المتحدة الأمريكية في أسعار هذا الأخير عالميا صارت مداخيله غير كافية. كما عرفت مالي على غرار العديد من الدول الإفريقية الوقوع تحت "وطأة برامج التعديل الهيكلي للمؤسسات المالية الدولية، وذلك منذ سنة 1997 "[92]مما زاد من تدهور الأوضاع فيها.

وتعاني مدن كيدال وقاو وتمبوكتو في شمال مالي بشكل أخص من الفقر المدقع، ويزداد الأمر سوءا أثناء فترات الجفاف، وغياب المشاريع التنموية لامتصاص البطالة والتخفيف من حدة الفقر. فلم تمض سنة على اتفاقيات السلام في أكتوبر 2009 التي أنهت تمرد عام 2006 حتى ضرب جفاف ماحق الشمال المالي، مما دفع وكالات الإغاثة إلى دق ناقوس خطر كارثة تلوح في الأفق.

وقد جاء قرار الرئيس توري بتخصيص 69 مليون دولار "للبرنامج الخاص للسلام والأمن والتنمية في شمال مالي"[93] في أوت 2011 متأخرا جدا. وكان المبلغ المرصود له ضئيلا للغاية. وبحلول أكتوبر 2011-تاريخ تأسيس الحركة الوطنية لتحرير الأزواد- كان سخط التوارق قد تفاقم من جديد.

ج-هشاشة الدولة في مالي:

ويمكن معالجة ذلك من خلال طول فترة الديكتاتورية ونظام الحزب الواحد من 1960 إلى 1991. والانقلابات العسكرية المتكررة، بداية بما حدث ضد نظام مبيدو كايتا سنة 1968، ثم ضد نظام موسى تراوري سنة 1991، وضد الرئيس أمادو توماني توري في مارس 2012. بالإضافة إلى الانقلاب ضد الوزير الأول Cheick Modibo Diarra في 12 ديسمبر 2012.[94] ورغم أن مالي كانت مثالا للديمقراطية من 1992 – إلى غاية 2012 مقارنة بدول غرب إفريقيا الأخرى التي مزقتها الحروب الأهلية، إلا أنّ الواقع أثبت أنها لم تكن سوى ديمقراطية سطحية ودولة هشة لم تستطع إدارة الخلافات الداخلية على جميع الأصعدة.

كم ازداد انتشار **الفساد** وتفشيه خلال حكم الرئيس توري مما قوّض الثقة الشعبية في النظام السياسي، وقد كان "تعليق الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا منحتين إلى مالي وإنهاء الثالثة في عام 2010 " [95]دليلا واضحا على تفشي الظاهرة.

د-ضعف الجيش المالي:

يبلغ تعداد الجيش في مالي "15150 منهم 7350 جنديا، و4800 دركيا، و3000 ملحقا ضمن الميليشيات"[96]. وقد علق وزير الدفاع المالي الأسبق سومي لو بوباي مايغا Soumeylou Boubeye Maïga عن عدد قوات جيش بلاده أنه "لا يصلح في الميدان أكثر من 3000 عسكري"[97]، وهو ما يثبت عجز هذه القوات عن مواجهة قوات التمرد التي يتراوح عددها بين 2000 و5000 فرد، ويتمتع منهم ما بين 1500 و2000 بالخبرة القتالية. كما يعاني الجيش في مالي من الاستقطاب السياسي، وهو ما ظهر في انقسامه على نفسه مباشرة بعد انقلاب مارس 2012 بين القبعات الخضراء والقبعات الحمراء كما سبق ذكره.

وقد أوضحت هذه الدراسة فيما سبق كيف أن الفساد جعل بعض الدول في إفريقيا لا تهتم حتى بأجور جيوشها وتجديد عتادها وهو الحال في مالي. فبالعودة مرة ثانية لتصريح الوزير السابق للدفاع سومي لو بوباي مايغا، فإن "الجيش المالي تحول إلى مجموعة من الموظفين لا محاربين، يقتات من التهريب لا من الأجور"[98]

هـ-التأثر بالظروف الإقليمية:

إنّ التأثر بما يحدث في دول الجوار من نزاعات ليس جديدا في التاريخ المالي بحيث لم تمر أحداث تشين تبردان بالنيجر عام 1990 بسلام على مالي، إذ سرعان ما اتخذ التوارق في شمال البلاد نفس المنحى، وأشعلوا فتيل النزاع للمرة الثانية.

أما فيما يتعلق بالنزاع الأخير فإنّ أحداث ليبيا كانت ذات وقع كبير، بحيث انتقل حوالي 400 مقاتل إلى مالي، انضم غالبيتهم إلى الحركة الوطنية لتحرير الأزواد التي تأسست في 20 أكتوبر 2010، وعلى رأسهم عياد أغ غالي الذي كان عضوا في الجيش الأخضر في عهد القذافي، وحارب في الحرب اللبنانية [99].بالإضافة إلى تدفق ترسانة متطورة من الأسلحة.

إن الاطلاع على خريطة مالي يبين سهولة تأثرها بما يحدث خارج حدودها، بحيث يبلغ طول حدودها 6500 كلم تتقاسمها مع سبعة جيران كما توضحه الخريطة الآتية:

المصدر : www.israj.com

مـع العلـم أن الجـيش المـالي ضـعيفا كمـا سـبقت الإشـارة إليـه. وتقـع مـالي ضـمن منطقـة السـاحل المضطربة بنشاط الجماعات الإجرامية والإرهابية على حد سواء، وتعاطي النظام مع تلك الجماعات، وحتى أفراد الجيش بسبب ضآلة أجورهم[100]. ورغم الجهود المبذولـة لصـياغة إطـار مشـترك لمكافحـة الإرهـاب، كإنشاء مركز قيادة مشتركة في تمنراست بالجزائر عام 2010، وعقد قمم إقليمية عديدة، إلا أنّ انتهاج دول المنطقة مقاربات متباينة فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب ومسألة الفدية جعل تلك الجهود تضيع سدى.

3-صعوبة احتواء النزاعات السابقة وضرورة التدخل العسكري:

يـتهم النظـام المـالي بالاسـتهانة بمشـاعر تـوارق الأزواد، والاسـتمرار فـي سياسـة التهمـيش، واعتبـارهم مواطنين من الدرجة الثانية مقارنة ببقية الماليين[101]، وراح يصف المتمردين من التوارق بالإرهابيين وقطاع الطرق، معتبرا أنّ ملفهم قد طوي وأغلق نهائيا.

ورغم إبرام اتفاقيات كثيرة مع التوارق إلا أنّها بقيت حبرا على ورق خاصة فيما يتعلق بالشق التنموي، وذلك بفعل عدم الاستقرار السياسي كما حدث لاتفاق تمنراست 1991الذي أنهى تمرد 1990، حيث تعطل بالانقلاب ضد الرئيس موسى طراوري، مما استدعى جهودا أخرى انتهت إلى العهد الوطني في أفريل 1992[102]، ثم اتفاقية الصلح في فيفري 1995بإشراف الجزائر وفرنسا وبوركينافاسو، والتي دعت إلى منح الاستقلال الذاتي لمنطقة الشمال مع إعادة إدماج التوارق في صفوف مختلف أجهزة الأمن المالية. ولم تأت اتفاقية السلام بالجزائر سنة 2006 بين التحالف الديمقراطي من أجل التغيير وحكومة مالي إلا بنفس البنود تقريبا[103] التي كانت في اتفاقية تمنراست السابقة الذكر.

ويعود ذلك إلى عدم جدية أطراف النزاع، فمن جانب التوارق لوحظ لجوء قيادات المتمردين إلى دول أخرى كليبيا، حيث لبى العديد منهم نداء الرئيس الليبي معمر القذافي منذ 1980، وراحوا ينتظرون مساعدته لتأسيس دولة التوارق الكبرى.[104] ومن ناحية الحكومات المالية فإنه من الصعب عليها تنمية المناطق الصحراوية البعيدة والصعبة التضاريس، وهي التي فشلت في تنمية عواصمها.

والنتيجة أنّ الإدارة السلمية للنزاع المالي لم تكن ممكنة، لا سيما وأنّ نشر القبعات الزرق لم يكن متوقعا قبل خريف [105] 2013، وهو ما يبين مرة أخرى انتقائية الأمم المتحدة في التعامل مع النزاعات الإفريقية. وقد أخذت الإكواس على عاتقها المحادثات مع المتمردين، غير أن استيلاء هؤلاء على مدينة كونا Konna الجنوبية في 10 جانفي 2013 دفع إلى التدخل الفرنسي، مما أكد خصوصية أخرى من خصوصيات النزاعات الإفريقية، وهي ضرورة التدخل العسكري المباشر لحسم النزاعات.

وجاء هذا التدخل العسكري في 11 جانفي 2013 حاسما إلى حد تحقيق انتصارات معتبرة بعد ثلاثة أسابيع، واستقبال الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند كبطل الحرية[106]. ولم تنقطع المفاوضات بين المتمردين والحكومة، حيث تم التوصل إلى اتفاق واغادوغو في 18 جوان 2013، والذي سمح بانتخابات رئاسية في أوت 2013 فاز على إثرها إبراهيم بوبكر كايتا.[107]Ibrahim Boubacar Keïta

الاستنتاجات:

تنتشر النزاعات في العديد من مناطق العالم، غير أنّ إفريقيا احتلت الصدارة فيما يتعلق بهذه الظاهرة منذ النصف الثاني من القرن العشرين. فبعد النزاعات المتعلقة بتصفية الاستعمار والسعي للتحرر طوال الخمسينيات وبداية الستينيات من ذات القرن، بدأت النزاعات الحدودية بين دول القارة والنزاعات الانفصالية بداخل الدول، وفي الحالتين تعبير عن رفض ظاهرة التقسيم الاصطناعي للحدود.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، حيث زادت الأنظمة السياسية لما بعد الاستقلال في جل الدول من سوء أحوال المواطنين من خلال سياسات التهميش والإقصاء والمحاباة والفساد، مما جعل شعوب هذه الدول تعيش ظاهرة الاغتراب السياسي، وتترصد الفرص للانتقام من تلك الأنظمة بما يفسر ظاهرة الانقلابات المتكررة. وقد ازداد الأمر سوء بعد سياسات التعديل الهيكلي التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية على الدول الإفريقية، وساهمت في إفقارها إلى حد كبير، مخلفة أزمات اقتصادية واجتماعية حادة وفوضى داخلية كانت نتيجتها العنف السياسي أو الحروب الأهلية.

كان للعوامل السالفة الذكر أثرها البارز على خصائص النزاعات الإفريقية، بحيث كانت متنوعة ومتعددة الأسباب حتى في الحالة الواحدة، مع أنّ معظم النزاعات في فترة التسعينيات كانت داخلية بين أبناء البلد الواحد، وإن تعددت أطرافها وانتشرت خارج الحدود بفعل تشابه الظروف بين الدول الإفريقية. وقد عجزت الدول الإفريقية التي عرفت هذا النوع من النزاعات عن احتواء الخلافات السياسية بل عن إدارتها سلميا، بحيث سيطرت الحاجة للتدخل العسكري المباشر من أجل الحسم فيها.

ويعد النزاع الأخير في مالي خير مثال لتبيان خصوصيات النزاعات الإفريقية. فقد تميز هو الآخر بالتعقيد وتعدد الأسباب، التي كانت بعيدة عن تاريخ الأزمة الأخيرة التي عرفتها مالي في ربيع 2012، إذ تضرب جذورها في عمق النزاعات الترقية المتكررة، وعجز الأنظمة المالية المتتالية عن إدارتها سلميا.

كما تميز النزاع في مالي بشدة تأثره بالظروف الإقليمية كانتشار الجريمة المنظمة والإرهاب في الساحل الإفريقي، والنزاع الداخلي في ليبيا منذ 2011، وهو ما مكن أطراف النزاع من الاستمرار بقوة في مواجهة النظام الذي بدا عاجزا أمامها، وفي وجه الجيش المالي الضعيف من حيث العدة والعتاد، ليدعم النزاع في مالي خاصية أخرى من خصائص النزاعات الإفريقية وهي ضرورة التدخل العسكري لحسمها، وهو ما حدث بعد عملية القط المتوحش التي قامت بها فرنسا منذ جانفي 2013.

غير أن التدخل العسكري الفرنسي لا يعني بالضرورة القضاء على النزاع في مالي، لأن جذوره الأساسية لم تقتلع بعد، مع العلم أنّ النزاع بدأ من خلال مطالبة مناطق الشمال بتحسين أوضاعها، وهو المطلب الذي لم ير التجسيد لحد الآن، مما يعني أنّ حل النزاع لم يتم بعد.

الهوامش:

(1) Kenneth OMEJE, Conflicts in West Africa,http://www.bmlv.gv.at/pdf_pool/publikationen/sorting_out_the_mess_conflicts_west_africa_k_omeje.pdf.Consulté le 11- 12 2013.

(2) محمود أبو العينين، إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، نشرة خاصة محكمة، 2000. ص. 16.

(3) نفس المرجع، ص. 17.

(4) Van Der Veen ROEL, What Went Wrong in Africa? Development Issues, Vol. 5, N° 3, December 2003. http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/idep/unpan014063.pdf. Consulté le 11.12.2013.

(5) Ibidem.

(6) عبد الودود ولد الشيخ، القبيلة والدولة في إفريقيا. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص. 132.

(7) المكان نفسه.

(8) United Nations Expert Group Meeting on Natural Resources and Conflict in Africa:Transforming a Peace Liability into a Peace Asset.

http://www.un.org/africa/osaa/reports/Natural%20Resources%20and%20Conflict%20in%20Africa_%20Cairo%20Conference%20ReportwAnnexes%20Nov%2017.pdf. Consulté le 11.12.2013.

(9) Thomas F. HOMER-DIXON," Environmental Scarcities and Violent Conflict: Evidence from Cases".

International Security, Vol. 19, N°.1, (summer, 1994), pp. 5-40.

http://graduateinstitute.ch/files/live/sites/iheid/files/shared/summer/IA2009_readings/MD1.pdf. Consulté le 11.12.2013.

(10)Paul Collier, Anke HOEFFLER, Greed and Grievance in Civil War, March 13, 2002. http://www.csae.ox.ac.uk/workingpapers/pdfs/2002-01text.pdf.Consulté le 2.1.2014.

(11)Kenneth OMEJE,The Diaspora and Domestic Insurgencies in Africa. African Sociological Review 11, 2, 2007, pp.94-107.

(12)http://codesria.org/IMG/pdf/07_Omeje.pdf. Consulté le2.1.2014

(13)حسن الحاج علي أحمد: الدولة الإفريقية ونظريات العلاقات الدولية، السياسة الدولية، القامرة: مطابع الأمرام ، العدد 160، مجلد 40، أفريل 2005. ص. ص. 22-23.

(14)Abdalla BUJRA,"African Conflicts: Their Causes and Their Political and Social Environment", http://dpmf.org/Publications/Occassional%20Papers/occasionalpaper4.pdf. Consulté le 4.1.2014.

(15)Robin LUCKHAM, Ismail AHMED, Robert MUGGAH and Sara White, « Conflict and poverty in Sub-Saharan Africa: an assessment of the issues and evidence », IDS Working Paper 12,http://www.ohioswallow.com/extras/9780821418093_intro.pdf. Consulté le 18.12.2013.

(16) نقلا عن:-LUCKHAM, Op.Cit.

(17)Brian Vincent IKEJIAKU, "The Relationship Between Poverty, Conflict and Development", *Journal of Sustainable Development*.V2, N°1, March, 2009,http ccsenet.org. Consulté le 22.1.2014.

(18)OMEJE, Conflicts In West Africa,Op.cit.

(19)عبد السلام إبراميم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية. ط.2، 2000، ص.27.

(20)نفس المرجع، ص.28.

(21)أيمن السيد محمد أحمد حسن شبانة، ظامرة التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الإفريقية بعد الحرب الباردة:الكونغو الديمقراطية نموذجا. مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في الدراسات الإفريقية، (جامعة القامرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية،2002.)، ص 116.

(22)OMEJE, Conflicts in West Africa,Op.Cit.

(23)غذت الفترة الاستعمارية الروح العرقية من خلال إصرار الاستعمار على تذكير الفرد بهويته القبلية، فكان لكل بعثة تبشيرية مجالها القبلي وإقليم جغرافي معين تمارس فيه نشاطها، وأخذت الإدارة تشجع الموظفين على معرفة لغات القبائل، مما خلق الشعور بالنفس كمجموعة متميزة نتيجة الاتصال بالأوروبيين أنظر:

-عبد القادر رزيق المخادمي، النزاعات في القارة الإفريقية: انكسار دائم أم انحسارمؤقت. دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005، ص.ص. 146-147.

(24)نجم الدين السنوسي،"دور القبيلة في إفريقيا". قراءات إفريقية، العدد 8، أفريل-جوان 2011. ص. 80-87، (ص 86).

(25) المكان نفسه.

(26) المخادمي، مرجع سابق، ص.151. .

(27)المكان نفسه.

(28) السنوسي، مرجع سابق، ص. 86.

(29) جمال محمد السيد ضلع، "أزمة الشرعية السياسية في إفريقيا"، مجلة الدراسات الإفريقية، عدد 68، نشرة خاصة، 2004، ص. 38.

(30) نفس المرجع، ص. 34.

(31)ROEL, Op.Cit.

(32) المخادمي، مرجع سابق، ص. 151.

(33) بدر حسن الشافعي، "إفريقيا في الكتابات العربية"، قراءات إفريقية، عدد 10، أكتوبر – ديسمبر 2011. ص. ص.60- 71 ، (ص. 70)

(34)سعيد أديجومبي، "الدولة: الديمقراطية والأمن في إفريقيا".ترجمة نهاد جومر، مختارات المجلة الإفريقية للعلوم السياسية. القامرة 2003، ص.ص .89-119، (ص.96).

(35)Charles CHAVUNDUKA, Daniel W. BROMLEY, Beyond the Crisis In Zimbabwe:

Sorting Out the Land Question.www.aae.wisc.edu/dbromley/pdfs/zimbabwe.pdf. *Consulté le 3.1.2014.*

(36)Said ADEJUMOBI, "Citizenship, Rights And The Problem Of Internal Conflicts And Civil Wars In Africa", Afr. j . polit. sci.(2001) Vol. 6, No. 2,pp77-96.(p 87)

(37)بسام المسلماني، "مسلمو ساحل العاج، الأزمة وسيناريومات المستقبل". قراءات إفريقية، عدد 8، أفريل جوان 2011، ص.ص. 10-18. (ص. 12)

(38)OMEJE, Conflicts in West Africa ,Op.Cit.

[39]لا تشن الحرب في إفريقيا من أجل السطو أو الغزو ولكنها مجرد غارات مسلحة بسبب تضرر المواشي في فترات الجفاف كما هو الحال بين القبائل الكينية، حيث يصبح التحرك من أجل المصادر البديلة، أنظر:

ولد الشيخ، مرجع سابق، ص. 31.

[40]السيد ضلع، مرجع سابق، ص. 31.

[41]ADEJUMOBI, Op.Cit, p.87.

[42]OMEJE, Conflicts in West Africa,Op.Cit.

[43]نفس المرجع، ص. 29.

[44]OMEJE, Conflicts in West Africa,Op.Cit.

[45]أحمد اسماعيل، "المرأة الإفريقية والدور المنوط بها: السودان نموذجا"، قراءات إفريقية، عدد 4، سبتمبر 2009، ص.ص. 73. - 80، (ص.73).

[46]فتشير السنوات الثلاثين الأخيرة إلى وجود عبودية منزلية في موريتانيا رغم إلغاء الرق مرات عديدة كان آخرها سنة 2007 إضافة إلى الإقصاء الاجتماعي المترتب أساسا على قاعدة التكافؤ المتعالي الأبوي، وبين التهميش الاقتصادي للعبيد السود. أنظر لهذا الغرض:

-ولد الشيخ، مرجع سابق، ص 39.

[47] إسماعيل، مرجع سابق، ص.74.

[48]المكان نفسه.

[49] بلغ عدد المشردين واللاجئين من جراء الحروب في إفريقيا 15 مليون، و7 ملايين على هذا الترتيب، وذلك حسب إحصائيات مفوضية اللاجئين.

[50] Nna Nekabari JOHNSON, Pabon Baribene GBARA, Nkoro, FRIDAY, “Arms Proliferation and Conflicts in Africa: The Sudan Experience”. http://www.iosrjournals.org/iosr-jhss/papers/Vol4-issue4/F0443139.pdf. consulté le 4.1.2014.

[51]Edeko SUNDAY E,” The Proliferation Of small Arms And Light WeaponsIn Africa: A Case Study Of The Niger Delta In Nigeria”, Sacha Journal Of Environmental Studies, V.1, N° 2 (2011) pp. 55-80, http://sachajournals.com/documents/edekosjes002b.pdf, Consulté le 4.1.2014.

[52]JOHNSON, GBARA, FRIDAY, Op.Cit.

[53]United Nations Office Of The Special Adviser On Africa, Government Of Democratic Republic Of Congo “Final Report On The Second International Conference On Disarmament, Demobilization, Reintegration And Stability In Africa Kinshasa, Democratic Republic Of Congo”,Consulté le 12 - 14 June 2007, http://www.un.org/africa/osaa/reports/DDR_Kinshasa_Final.pdf. Consulté le 5.1.2014.

[54]Anke HOEFFLER, . , Dealing with the Consequences of Violent Conflicts in Africa.13, March 2008. users.ox.ac.uk/~ball0144/consequences. pdf. Consulté le 5.1.2014

[55]Idem.

[56] من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات المفوضية السامية للاجئين لسنة 2006. اعتمادا على :..Idem

[57]Kevin C. DUNN, ImaginingThe Congo, The International Relations of Identity.

Palgrave Macmillan, 2003, p.5.

[58]شبانة، مرجع سابق، ص 118.

[59] DUNN, Op.Cit, p.5.

[60]Idem.

[61]Idem.

[62]Ahmed Azem HAMED, "The reconceptualization Of Conflict Management".

http://germanium.cen.brad.ac.uk/ssis/peace-conflict-anddevelopment/issue7/Reconceptualisation.pdf,

Consultéle, 15.1.2014.

[63]Idem.

[64]Samuel G. AMOO, "The OAU and African Conflicts: Past Successes, Present Paralysisand Future Perspectives". Institute of Conflict Analysis and Resolution, George Mason University, 1992. scar.gmu.edu/wp_5_amoo.pdf, Consulté le 15.1.2014.

[65]Idem.

[66]Ersel AYDINLI, James .N.ROSENAU, Globalisation Security, And The nation State :.Paradigms In Transition. State University of New York, 2005, p.14.

[67]Idem.

[68]- Linnea BERGHOLM, «The African Union, The UN And Civilian Protection Challenges In Darfur », Working Papers Series N° 63, Refugees Studies Centre, May 2010.www.rsc.ox.ac.uk/…/RSCworkingpaper63.pdf, Consulté le *18.1.2014.*

[69]Idem

[70]BERGHOLM, Op.cit.

Admore M.KANBIDZI, "Issues And Problems Of Political Renewal In Afirca",. In : African voices, African visions by Olug benga Adesrda, Arunma Oteh.Nordic Africa Institue Stockholm, 2001., P53.

(72) L'Organisation De L' unité Africaine, Charte De L'OUA, www.refworld.org/pdfid/493fca2e2.pdf. Consulté le 4 .1.2014.

(73) -Idem.

(74) محمود أبو العينين، مرجع سابق ، ص. 61.

(75)KANBIDZI, Op.Cit.

(76) أبو العينين، مرجع سابق، ص. 61.

(77)نفس المرجع، ص.63.

(78)سامي بخوش، دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات في غرب إفريقيا، أنموذج منظمة الإكواس في ليبيريا وكوت ديفوار، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة ، 2011.ص. 35.

(79)أنظر المزاد 12،11، 13، 21 من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الإفريقي:

." Protocole Relatif A La Creation Du Conseil De Paix ET De Securite De L'union Africaine", http://www.peaceau.org/uploads/psc-protocol-fr.pdf, Consulté le 17.1.2014.

(80) محمد هيبة علي أحطيبة، "دور مجلس السلم والأمن في إفريقيا في حل النزاعات وتسويتها في إفريقيا" ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27،، عدد 3، 2011.

http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/629-650.pdf Consulté le18.12.2013

(81) أيمن السيد شبانة، التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الإفريقية الكونغو الديمقراطية نموذجا، القامرة: مركز البحوث الإفريقية، ص. 73.

(82) الجدول من إعداد الباحثة اعتمادا على:

1- شبانة، التدخل الإقليمي... ، مرجع سابق، ص. 72- ص 93.

2 - سامي بخوش، مرجع سابق، ص39. ص. 44.

3 - بدر حسن أحمد الشافعي، دور منظمة الإكواس في حل النزاعات في غرب إفريقيا،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير (جامعة القامرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2006 ، ص. 54- ص 62.

(83)Hélène BRAVINE," La Question Touarègue", www.defnat.com/site_fr/pdf/Bravin%20II.pdf, consulté le 25.1.2014.

(84)David J. FRANCIS, "The Regional Impact Of The Armed Conflict And French Intervention In Mali",NOREF, April 2013

http://www.peacebuilding.no/var/ezflow_site/storage/original/application/f18726c3338e39049bd4d554d4a22c36.pdf Consulté le12.12.2013

(85)Annette LOHMANN, "Qui sont les Maîtres du Sahara?, http://library.fes.de/pdf-files/bueros/nigeria/08231.pdf, Consulté le 25.1.2014.

(86) BRAVINE, Op.Cit.

(87) ماسينيسا بن مازيغ، "ثورات الطوارق"، الحوار المتمدن، العدد 2180، 2008/2/3، http//www.ahewar.org، 2009/12/15، 13،00.

(88)LOHMANN, Op.Cit.

(89) أحمد شنهر، العاصفة الزرقاء، حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية. الجزائر: مؤسسة هدبل للنشر والتوزيع، ط1، 2000. ص ص.60-61.

(90) Bernard ADAM, "Mali De l'Intervention Militaire Française A La Reconstruction De l'Etat", www.grip.org/sites/grip.org/files/RAPPORTS/…/Rapport_2013-3.pdf, Consulté le 31 .12. 2013.

(91) FRANCIS, Op.Cit.

(92) Adam, Op.Cit

(93) فريدوم أونوما ، "التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة"، http://studies.aljazeera.net/reports/2013/02/2013214804 8143942.htm تم الإطلاع عليه يوم 25 جانفي 2014.

(94)Adam, Op.Cit.

(95)أونوما، مرجع سابق.

(96)ADAM, Op.Cit.

(97)Idem.

(98)Idem.

(99)BRAVIN, Op.Cit.

(100)LOHMANN, Op.Cit.

(101) أحمد شنهر: مرجع سابق، ص 73.

(102) Edmond BERNUS,"Être Touareg au Mali", http://www.politique-africaine.com/numeros/pdf/047023.pdf, Consulé le 24.1.2014.

(103) لغرض المقارنة جاء في المادة 8 من اتفاقية تمنراست 1991 ما يلي:

-يمكن للمسلحين التوارق الانخراط في صفوف الجيش المالي.

كما جاء في المحضر الملحق بالاتفاقية:

منح الأزواد في المناطق 6،7 و8 مطلق الحرية في تسيير شؤونهم الجهوية والمحلية.

()أنظر:

"Accord sur la cessation des hostilités", http://www.unesco.org/culture/fr/indigenous/Dvd/pj/TOUAREG/TouaregC4_2.pdf, Consulté le 24.1.2014.

وتوجد في اتفاق الجزائر 2006 – إضافة إلى نقاط أخرى- خاصة في الفصل الأول المعنون بـ: من أجل مشاركة فعالة في عملية القرار، والثاني المتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما يلي:

-منح التوارق نظاما لامركزيا يحصل أمالي الشمال بموجبه على سلطات واسعة في تسيير شؤونهم المحلية ، وكذا ترقية خصوصيتهم الثقافية مقابل عدولهم عن خيار الانفصال، واعترافهم بالوحدة الترابية لدولة مالي.

-إنشاء مجلس محلي مؤقت للتنسيق والمتابعة على شكل برلمان محلي يتولى أمور التنمية، ويراقب الميزانية المرصودة لمنطقة الشمال، مع إشرافه على الشؤون العسكرية والأمنية.

-حصول التوارق على صلاحيات جهوية تهم التبادل التجاري والاستثمار وإنشاء صناديق لتمويل المشاريع التنموية.

أنظر للمزيد من التفاصيل:

Accords d'Alger de 2006 »,

http://saadlounes.unblog.fr/files/2010/05/accordsdalgerjuillet2006.pdf"

(104)BRAVIN, Op.Cit.

(105) Priscilla SADATCHY, "Mali, Un Dialogue De Sourds ?" 19 novembre 2013,

http://www.grip.org/sites/grip.org/files/NOTES_ANALYSE/2013/NA_2013-11-19_FR_P-SADATCHY.pdf. Consulté le 25.1.2014.

(106)FRANCIS, Op.Cit.

(107)SADATCHY, Op.Cit.